



حركة البناء الوطني  
NATION BUILDING MOVEMENT  
*Syrian Nation Builders*

2021/10/20

الأربعاء السوري

الدور  
العالي  
للمجتمع  
المدني:  
التغيير  
الاجتماعي

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء  
السوري  
مساحة للرأي والتنوع

## الدور العالي للمجتمع المدني: التغيير الاجتماعي

تابعت حركة البناء الوطني جلسات "الأربعاء السوري" التي تركز على تفكيك "رؤية شمل – نحو المرحلة الثالثة من تاريخ سوريا" بالجلسة السادسة والأربعون التي عقدت في مقر الحركة بدمشق في 20 تشرين أول 2021، وكانت بعنوان: "الدور العالي للمجتمع المدني-التغيير الاجتماعي"، بعدما ناقشت في الجلستين السابقتين دور المجتمع المدني في بناء الهوية وفي صنع التوافق الاجتماعي. تركز الحوار في هذه الجلسة على ثلاث محاور أساسية:

### المحور الأول توصيف الواقع السوري

#### أولاً- العطالة

تعد الحالة المدنية سابقة على وجود الدولة، من خلال بعض المبادرات والكيانات التي كانت تأخذ أحياناً شكل طابع أهلي أو خيرى، واستمرت حتى مع فترة الاحتلال الفرنسي، وبعد تشكل الدولة عملت على تكريس أدوات للسيطرة، واستخدمت المجتمع المدني كأحد أدوات الهيمنة على دور المحليات، حتى إبان الاحتلال الفرنسي كانت الفئات الحاكمة تستخدم الأدوات المدنية كنوع من وسائل السيطرة والهيمنة.

من جهة أخرى لم تساعد القوى السياسية في سوريا على خلق هوية سورية وطنية شاملة، وكانت الرؤيا ضبابية والمفاهيم غير معروفة مما أدى لحالة عطالة، ولم تستطع الأحزاب الناشطة تشكيل هوية وطنية سورية جامعة، وكانت هذه الأحزاب مقولية ضمن أطر معينة واختلفت فيما بينها حول شكل تلك الهوية، مما أدى لانتهاج الهوية الناتجة أنها شعبية أو نخوية، ولم يتم النظر إلى الجماهير على أنها غاية بل هي أداة للوصول إلى السلطة، وعند حدوث انفراجات بالحدث تم تعليقها لهدف مصلي لخدمة جهات في السلطة.

ومن جهة ثالثة ساد منطق التفكير الشمولي الذي لم يعطي للمحليات أي دور، فالقرارات والسياسات تأتي على الدوام من الجهات المركزية، بينما أصبحت المحليات عبارة عن جهة منفذة، ولم يأخذ رأيها بشيء، وهذا ينسحب على المجتمعات التي كانت مغيبة ولم تنتج قياداتها لأنه لا أحد يأخذ مصالحها ورأيها بعين الاعتبار أساساً، مما أدى لدور خجول للمجتمع المدني لم يستطع معه خلق قاعدة شعبية تدعم دوره وتناصره.

ومن جهة رابعة سادت نظرة نمطية للعمل المدني بأنه إما تابع للخارج أو مخترق من قبل السلطة، أو أنه عبارة عن تجمع معارض كما حصل مع بداية الألفية الجديدة عندما وسم "ربيع دمشق" بأنه مجتمع مدني، وترافق هذا مع سياسية اقتصادية قائمة على ردود فعل تجاه الأحداث والتطورات الخارجية، كالاستفادة من الاحتياج للمنتجات الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية، و من مقاطعة موانئ فلسطين بعد الاحتلال الإسرائيلي والتوجه للموانئ السورية، وكذلك الحرب الأهلية اللبنانية وحرب الخليج الأولى والثانية.

إذن توزعت العطالة على نمطين من السياسات: سياسات استثنائية بالدور قائمة على انتفاء الحاجة للمدني، فالحكومة تُنشأ منظمات وكيانات، وهي تغطي الدور المدني ولا توجد حاجة له، وهناك نظرة الهيمنة على الدور المدني أي تحت إشراف السلطة السياسية بحيث تصبح تلك المنظمات أدوات للسلطة السياسية تعمل على توجيهها من خلال التعامل الأمني مع الكيانات المدنية، فحالة الاستثنائية والهيمنة تلك لم تسمح للمجتمع المدني بالوجود من ناحية، ومن ناحية أخرى أثرت على فاعلية الكيانات الموجودة، زاد من وطأتها أن المجتمع المدني لم يحقق حواملاً سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية له.

### ثانياً- الفرص المتاحة

في المقابل لحالة العطالة بدأت تظهر انفراجات من عام 2000 حتى 2010، كـ "لجان إحياء المجتمع المدني" وغيرها، إلا أنه تم شيطنتها وإبعادها عن دورها المدني، وظهرت بعض المحاولات من الطبقة الوسطى كنوع من السعي للوصول إلى السلطة، وكانت هذه المحاولات بالتزامن مع انفتاح إقليمي وأقطاب نمو جديدة بعيدة عن المركز العاصمة، وسياسات محاور سياسية واقتصادية، وبعض الملامح للتغيير كالشراكة من أجل المتوسط، فرأت فيها المحليات فرصة من أجل خلق الدور والتعبير عن نفسها وأرائها، فظهرت بعض ملامح ورغبات مدنية، إلا أنها لم تُأطر، ولم يكن يوجد مشروع ينهض بالدور المحلي ليصبح أكثر تنظيماً مما أدى لتدهور واقع المحليات بالأزمة، خاصة إن أي حرب تدفع الدولة التي تعاني منها إلى المركزية فكيف بدولة مركزية بالأصل.

وجاءت أزمة كورونا لتعطي فرصة للمحليات والمجالس المحلية للتمايز أكثر من خلال موضوع الاستجابة، حيث قطعّت أزمة كورونا أوصال الجغرافيا أكثر، وظهر صوت محلي بدأ يتمظهر على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الاحتياج، مما أدى لإنتاج قيادات بدأت تعي بعض المصالح المختلفة عن طروحات المركز،

إذن مع كورونا ومفرزات أزمة 2011، غابت الموارد المركزية وغابت معها الخطط المركزية ما شكل فرصة أمام المنحليات للنظر إلى مصالحتها بناء على ما تمتلكه من موارد وتحاول العمل على بناء خطط محلية، وإن كان هذا الأمر لم يتبلور بعد بشكل كاف.

### المحور الثاني: الحاجة إلى التغيير التشاركي

يعتبر التغيير بشكل عام حاجة وعملية مستمرة، والأمر كذلك ينسحب على المجتمع المدني وهذا يقتضي وجوده كطرف أصيل على الأرض،

فالناس تسعى إلى التنظيم من أجل أن تجد هويتها وشخصيتها الضائعة، لذا تسعى إلى التغيير في ظل ما تتعيشه من حالة يمكن تسميتها "التوازن الحرج" هدفها الأساسي عدم طغيان مكون على آخر، لكن واقعها مختلف.

وقبل الانطلاق بعملية التغيير لا بد من التنوير لأهمية التغيير والحاجة إليه، ويجب أن يرتبط التنوير بأفراد يعولون عليه ويؤمنون به وأهداف تكون واضحة، فالأمر لا يتعلق بالتغيير لمجرد التغيير إنما الانتقال بالمجتمع من حالة ساكنة إلى حالة أكثر تفاعلية.

### المحور الثالث: أولويات التغيير

إن التغيير الحقيقي المطلوب هو تغيير بنائي وظيفي يقوم على إعادة رسم أدوار الفاعلين مما يساهم بإعادة رسم خريطة المجتمع دون إقصاء أي من مكوناتها، وعلى أكثر من مستوى، وفق الآتي:

#### أولاً - على المستوى المدني

إن أصل وجود المجتمع المدني هو الحاجة إليه، سواء تراوحت هذه الحاجة من سلة الغذاء إلى صنع التغيير، ويمكن القول إن وجود المجتمع المدني السوري بعد 2011 كان نتيجة لحاجة وتلبية لها، حيث عمل على ملء فراغ من خلال العمل الاغاثي وهذا أدى إلى قصور بالنظر إلى الدور المدني، الأمر الذي أدى لعدم وعي كافي بالدور المدني.

إن تغيير نمط العلاقات لا يتوقف فقط على تغيير البيئة السياسية التي يعمل فيها المجتمع المدني، فغالبية طروحات التغيير كانت سلطوية وتأتي من المركز، مما أدى في النهاية إلى فشلها وعدم تحقيق التغيير المطلوب، الأمر الذي يتطلب بداية العمل على تغيير في الثقافة العامة والانطلاق من

المحليات، فالمجتمع المدني لكي يتغير يجب أن يتكيف مع الحاجات المحلية ويتواءم معها ويحدث أدواته بما فيها استخدام التقنيات الحديثة.

وحتى يكون المجتمع المدني واعياً لهذا التغيير يجب أن يكون هناك شفافية ومشاركة من قبل الجميع، فالتغيير الأولي المطلوب هو على مستوى الثقافة العامة، وهذا لا يقتصر على المجتمع المدني فحسب، بل هو مطلوب من قبل الجميع، ولكي ينجح يتطلب وجود حوار بين كل الأطراف، وليس تقوية تيار على آخر أو احتكار مساحة أحد، أو طغيان أحد الأطراف، وإنما الأساس هو المصلحة المشتركة للجميع.

ويرتبط التغيير بمعرفة المسار القانوني والوعي به، بما ينعكس على واقع البيئة السياسية ويدفعها باتجاه الشراكة أيضاً مع باقي المكونات الأخرى، لكنه غير كافٍ، فيجب أن يترافق مع رفع وعي وتنوير وجلب قضايا لمساحة الضوء مع وجود تصور واضح للعملية، خاصة أن هناك رغبة لوجود دور للمجتمع المدني و توجه وظرف عالمي أوجد مكانة له في العملية السياسية.

لقد أعطت الأزمة السورية مجال للعمل المدني لم يكن موجوداً من قبل، وأصبح هناك بيئة يمكن العمل عليها، وهذا الأمر مرتبط بفتح المجال للمجتمع المدني وتمكين المحليات والقدرة على إيصال ممثلها، والاستفادة من الموارد الاقتصادية والإمكانات واستخدامها الاستخدام الأمثل، بحيث تصبح قادرة على إدراك مصالحها وتتكيف مع الظروف، مع ضرورة وضع ضوابط عبر العقد الاجتماعي.

إن بداية التغيير من المجتمع المدني نفسه، فمساحة المجتمع المدني هائلة ولا تستطيع أي دولة السيطرة عليها، وبالتالي يجب على المجتمع المدني تثبيت وجوده ومكانته وأن يصبح دوره ريادياً، وإذا لم يستطع تثبيت دوره من خلال فاعليته والاستثمار في الواقع الموجود على الأرض بشكل مستقل ومتميز سيتم التخلي عنه وأخذ الدور منه من قبل الأطراف الأخرى، وهذا الأمر يتطلب عملاً تراكمياً ومتواصلاً من خلال البحث عن حوامل سياسية واقتصادية واجتماعية للوصول إلى المكانة والدور المناسبين



## ثانياً - على مستوى العلاقات

أما المستوى الثاني من التغيير المطلوب هو تغيير نمط العلاقات بين جميع المكونات على أساس مصلحة كل طرف، دون ان يعني ذلك تحول المصالح إلى حالة الصدام، وإذا تحولت فإن من الأدوار العليا للمجتمع المدني أن يصنع التوافق.

ولا يجب أن يفهم التغيير على أنه سلب صلاحيات من السلطة وإلا تحول إلى حالة سياسية وتحولت الصلاحيات من سلطة إلى سلطة أخرى، بل المطلوب تغيير باتجاه تحقيق مصلحة لكل من المجتمع المدني والسلطة وبقية الأطراف، وتعبير آخر توحيد أو تجميع المصالح باتجاه نمط علاقات لتصبح أكثر تشاركية وتصويب المسار، فلا يمكن وضع سياسات وخطط دون القيام بعملية مشاركة وأخذ جميع الآراء، استناداً على المصلحة والحاجة عن طريق حوار مجتمعي عميق بين أصحاب المصلحة انطلاقاً من مصلحة الأطراف جميعها من حكومة وخاص ومدني.

فالحكومة لها مصلحة بتلك التشاركية، حيث أن المدني يغطي أماكن لا تستطيع الحكومة الوصول إليها، وكذلك الأمر مع القطاع الخاص وإبراز مسؤوليته المجتمعية، فالتغيير هنا على مستوى إعادة بناء العلاقات وعلى مستوى بناء مصالح منتجة يتطلب رفع وعي وتعزيز القيم استناداً على المصالح والحاجة والفائدة التي تعم الجميع، وهذا يتطلب رؤية مشتركة واستراتيجيات وأليات واضحة، أي هناك دور ومصلحة وحاجة يجب العمل عليها للخروج من الحالة وإحداث التغيير.

وحتى يتبلور التغيير ويمكن التعويل عليه يجب تبني منطق تفكير جديد قائم على مسار صناعة قرار تشاركي بين جميع أصحاب المصلحة، وتوعية جميع الأطراف لمصلحتها بالمنطق التشاركي، فإذا كانت الدولة هي المسؤولة عن تلبية حاجات المواطنين فإن المجتمع المدني مسؤول عن تغيير الثقافة العامة إلى ثقافة تشاركية بعيداً عن منطق الوصاية، والانتقال بالجماهير من موقع تابع لكي تصبح هدف بحد ذاتها وتستطيع تحقيق احتياجاتها ومطالبها.

إن منطق التغيير المطلوب يتطلب الاعتراف بالآخر المختلف كوجود وحقه في الاختلاف، والاستماع إلى الجميع استناداً إلى التعددية، وبناء المصالح والتواصل معه للوصول إلى التشاركية التي يتحقق فيها مصالح الجميع.

وهنا تطرح أهمية دور المجتمع المدني في إيجاد رأس المال البشري والفكري خاصة أنه أكثر قطاع تعرض للاستنزاف، ولا تقتصر الأمر على الرغبة بل بالحاجة إلى أدوات وتمكين للمجتمع المدني

والعمل على وجوده وتسليحه بالموارد الكافية والممكنات، لكي يقوم بالدور وغير ذلك هو تحميل للمجتمع المدني بمسؤوليات لا يستطيع القيام بها، وبالتالي استمرار لحالة العطالة.

SYRIAN WEDNESDAY

# الأربعاء السوري

مساهمة للرأي والتفكير



حركة البناء الوطني  
**NATION BUILDING MOVEMENT**  
*Syrian Nation Builders*

Nearby Bader Mosque  
Al-Jahezz, Damascus, Syria  
Tel: +963 113330665  
Mob: +963968555373  
[www.nbmsyria.org](http://www.nbmsyria.org)